

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

اسأل محاميك



ماهي "الجرائم ضد
الانسانية"؟



الإجابة

هي جرائم ارتكبت كجزء من هجوم واسع ومنهجي ضد أي مدنيين أو مجموعة من السكان، مع معرفة مسبقة بهدف الهجوم. العنصر الأساسي الذي يحدد الجرائم ضد الإنسانية هو الانخراط في عنف واسع موجه ضد عدد من الضحايا أو امتداده لمنطقة جغرافية واسعة، أو أي نوع من العنف المنهجي.



معلومة قانونية

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تجريم الإبادة الجماعية وتعريفها، في 9 ديسمبر 1948، ودخل القانون حيز التنفيذ في 12 يناير 1951، وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر. تعني الإبادة الجماعية أيًا من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.
- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.

المقالات القانونية مقال العدد

سيناريو "بيروت 1982" حقاً؟!

منذ بداية العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة في 7 أكتوبر 2023، بذلت القاهرة خلالها جهوداً سياسية وإنسانية مضنية لحقن دماء الأشفاء في غزة، والحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء البريئة، ونادت المجتمع الدولي من أجل إيقاف إطلاق النار، بل ووقفت مصر حائط صد أمام المؤامرة الإسرائيلية لتتهجير سكان قطاع غزة وتصفية القضية الفلسطينية،

حيث كان للدولة المصرية دور أساسي وريادي في توجيه أنظار المجتمع الدولي نحو العنف الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وأن الأمر خرج عن فكرة أننا أمام دولة تدافع عن نفسها إلى دولة تدمر شعبه بأكمله في عملية إبادة جماعية،

وما طرحته مصر بقمة القاهرة للسلام كان علامة بارزة في الموقف المصري والدور الذي لعبته الدولة في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة لصدور قرار خاص بهدنة إنسانية فورية لوقف إطلاق النار، بجانب المساهمة في حشد الموقف العربي نحو مؤازرة القضية، بالإضافة إلى أن مصر عملت على دفع المساعدات الإنسانية والإغاثية للاحتياجات اليومية للشعب الفلسطيني في إطار شعبي وحكومي، ومشاركة منظمات المجتمع المدني،

وتشير الأحداث التي أصرار الدولة المصرية على الحل السياسي الذي يضمن عدم تصفية القضية الفلسطينية والاتفاق الدولي على عدم السماح بتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، كما أن محاولات تكرار سيناريو "بيروت 1982" كما يزعم المتحدث باسم جيش الإحتلال الاسرائيلي "دانيال هاغاري" ما هي إلا أضغاث أحلام،

حيث أن الموقف المصري إزاء القضية الفلسطينية وأمن مصر القومي واضح وضوح الشمس والتلويح بتكرار سيناريوهات واهية لا يعمل الا علي مزيداً من اتساع الفجوة لإيجاد حلول فعلية، بل يضر حتي بالمصالح الإسرائيلية بالمنطقة !

حيث طرح مؤخراً المتحدث باسم جيش الإحتلال احتمالية لخروج قادة حركة حماس من القطاع إلى دولة أخرى، كما تم ترحيل قادة منظمة التحرير الفلسطينية في الماضي إلى تونس !

وهو ما يثير الدهشة ، فلم تكن مصر ضمن البلاد التي تم من خلالها الخروج الآمن لقادة منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك!

جديراً بالذكر انه يترتب علي نقل العناصر القتالية إلى الأراضي المصرية تهديداً صريحاً حقيقي لأمنها القومي ، وهو ما لا ولن تسمح به مصر أبداً .

خدماتنا القانونية في مجال الاستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

مفاهيم حقوقية



القانون الدولي
الإنساني :-

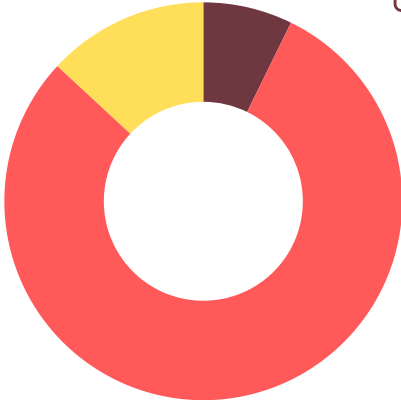
هو يشمل مجموعة من القواعد التي تهدف الي جعل الحرب أكثر إنسانية ,سواء في العلاقة بين الأطراف المتحاربة أو بالنسبة الي الأشخاص غير المنخرطين في النزاع المسلح أو الأعيان والهدف غير العسكرية و هو يهدف الي تقليل و تخفيف ويلات النزاع المسلح من خلال تقييد حرية أطراف النزاع في كيفية إدارة النزاع المسلح وف اختيار وسائل القتال وتجنيد الأشخاص غير المنخرطين في النزاع المسلح ويلات هذا الأخير ومنع أي اضرار جسيم ودائم بالبيئة الطبيعية والنص علي حتمية محاكمة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتجريمها والتحقيق فيها وتوقيع العقاب علي مرتكبيها فهو يعمل علي التوفيق بين العتبارات الإنسانية والضرورات الحربية .

المستجدات القانونية

مبادئ أساسية بشأن دور المحامين " ميثاق الأمم المتحدة" :

تضمن الحكومات توفير إجراءات فعالة وآليات قادرة علي الاستجابة تتيح الاستعانة بالمحامين بصورة فعالة وعلى قدم المساواة لجميع الأشخاص الموجودين في أراضيها والخاضعين لولايتها، دون تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الأصل العرقي أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع اقتصادي أو غير اقتصادي.

استشارات موقع محاميك
13.1%



استشارات تليفونية
79.6%

استقبلت المواقع الالكترونية الثلاث خطوط التليفون
1041 إجمالي استشارة، كانت موزعة كالتالي: -

عملاننا



● للاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون
● الفيسوك
● موقع محاميك

● الفيس بوك: 75 استشارة أي ما يمثل نسبة 7.2%

● الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 830 أي ما يمثل نسبة 79%

● موقع محاميك: 136 أي ما يمثل نسبة 13%

مستشارك القانوني في قضايا الأسرة.. أزمة تنفيذ احكام الأسرة معاناة متي تنتهي؟!

ومستشارك القانوني لقضايا الأسرة (محاميك) يوضح:

وللعاية بتنفيذ الحكم فإنه يجب اتباع المسائل الآتية:

أولاً: إعادة تنظيم وهيكل نظام المحضرين وإعادة التنظيم التشريعي لهذه الفئة مع تقرير حوافز مادية لهم منعا للتلاعب أو التواطؤ عند تنفيذ الحكم.

ثانياً: إنشاء شعبة خاصة تابعة لوزارة العدل من الشرطة القضائية تكون وظيفتها تسيير ومعاونة تنفيذ الحكم.

ثالثاً: إعادة التنظيم التشريعي لتنفيذ الأحكام وعرقله كل ما يتعرض للتنفيذ ورد المتحايين عن قصدهم السيئ في مسألة عرقلة التنفيذ حتي يتسني التنفيذ في سهولة ويسر وفي أقل وقت ممكن.

لاسيما فيما يخص احكام الاسرة حيث يتعاطف البعض بشكل شخصي مع المحكوم عليه ويساعدهو للتملص من تلك الاحكام بشكل يعطل عجلة سير العدالة , ولكن

مؤخرا قد تم تحريك المياه الراكدة فيما يخص تعديل بعض الاحكام بتغليظ عقوبة الامتناع عن سداد النفقات لتصل الي الحبس والغرامة والحرمان من الخدمات العامة" وقد كان مجرد طرح التشريعات آنذاك يعد رداعا للمتنعى عن سداد النفقات

وبالنظر لمثل تلك التشريعات يعد بصيص من الامل في وجوه الالف المتضررين وخاصة المتضررات من تنفيذ احكام تمثل حق "قوت الاطفال" الضروري

إشكالية فى منتهى الأهمية تتعلق بتنفيذ أحكام محكمة الأسرة فى الوقت الذى نجد فيه أن بعض الدراسات الأمنية التى يحال لها الحكم لتنفيذه عن طريق القوة الجبرية إحدى الوسائل للتملص من التنفيذ، وذلك بسبب الادعاء بالتعرض لتجمهر الأهالى، ومنها مخالقات المحضرين والإداريين القائمين على التنفيذ،

حيث يصعب تنفيذ الاحكام عادة بسبب اجراءات تنفيذ الاحكام



محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

اتصل بنا

التليفون :

01061496144

01066854655

0225242141

واتس أب:

01061496144

البريد الإلكتروني :

info@mohamek.com

complaints@mohamek.com

للتواصل مع فريق الدعم او الشكاوي (رسائل من خلال الوتس اب فقط) 01024234501

اطلب استشارة مجاناً

اونلاين املاً الاستشارة او من خلال الايميل تلفونيا مكاملة لمدة ٣٠ دقيقة



ساعات العمل

الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً

